وان كان على حمل الاضافه الى المفعول او المطلق الجلى بحسب الامر كان المعنى
لا يستعر بوا ما كان الصغيره التي هي من ذكر الله حد ذكر الله اعظم واكبر مما تعدد العبدون
ومن بعد ذلك سفاوت نحو ذلك فيما بين ذكر الله لعباده وذكرهم له والله عز وجل
اعلم وانما هذا جهدنا بحسب اللسان والروايه والصواب من الله والخطا مني العبد
قوله تعالى اذا الارتياب المبطلون انما سماهم مبطلين لانه لا يلزم من كونه كاتبا قارئا
ان تقدر على القران وان جده عند غيره الا ترى انه كم كاتب قارئ من رعيتهم الى رعيتنا
ولم نقدر احد ان يحي بمثله او تعلمه من غيره ما ذاك الا انه لا يقدر على مثله ولا وجود
لمثله فلا وجه للارتياب انما يرتاب المبطل الذي لا مقاد للادلة صعلا بالعلل الى
التسوع لطالب الحق قارد سبحنه انا بالغنا في الاعذار حتى راعينا للمعتب تعللاته
الفاسده واما ما ذكره في الكشاف من ان اهل الكتاب كانوا يقولون الذي نجده
في كتبنا اني فكلام لا نتبع ايراده واي فايده في فرض تناقض فعل الله بان شيئ في
الكتب القديمه امية ثم يكون في الواقع خلاف ذلك بل لو كان كذلك لعذر المرتابون
تعالى الله عن مثل الكلام هذا الكلام بل لو كان حافرض الله سبحنه في هذه الامه كما
الكتب القديمه غير مي الفه قطعا وقد بالغ البيضاوي الكشاف في وجه تشنيعهم مبطلين
وراد حبطا قوله بل هو ايات بينات في صدور الذين اوتوا العلم لما ذكر الدين
يرتابون في عمر موضع الريبه قال بل القران لا ريب فيه بل هو ايات واضحات مختص
به العلما مثل قوله فان كفر بها هؤلا فقد وكلنا بها قوما ليسوا بها بكفرين ومثل
قوله تعالى وما يعقلها الا العالمون انما يخشى الله من عباده العلما وفي الكشاف ان المراد
حفظ الفاظ القران قال ومما من خصايص القران كون آياته بينات الاعجاز وكونه
محفوظا في الصدور بتلوه اكثر الامه ظاهرا على اختلاف سائر الكتب فانها لم تكن معجزات
وما كان تقرا الا من المصاحف وليت شعري ما الذي اشعره بان هذا الكلام مخصوص
بما ركبت الله وقد مضى لنا كلام على مثل هذا وحدث صدورهم انا جيلهم بل

على ان

على ان الحفظ في هذه الامه اكثر منه في غيرها ولا يمنع حفظ غيرها ولا دليل ايضا ان
الحافظ اكثر الامه عن ظهر كما ذكره اذ هو خلاف المعلوم قديما وحديثا نعم اخرج
ابو عبيد في دلايل النبوه حد ثنا فيه وجعلت صدور اناجيلهم ان القران
ظاهرا ولم اعطها امه فان ثبت ذلك فهو من خواص الامه لا من خواص القران
والا يلزم في الخاصه ان تعم ايضا قوله ان ارضي واسعه هذه في البحر فاما دار
الكفر فقد تبين وجوب الهجره عنها على كل حال وفي عاسب الاقامه فيها اظهر من ان
تخفى واما عن بعض بقاع ارض الاسلام التي فيها المفسده الى سالم عنها او اخف
فان كان للمقيم منع عن الواجب او الكره على المنكر فكانه لو قدر على الدفع وجب
عليه كذلك الاسهال لانه في معناه اما لو كان التفاوت في المقتضى انما هو بالكمال
وعدمه بعد تحصيل ما لا بد منه من الفعل والترك فذلك مهم غير متعين لازم لعموم الادلة
فان قلت هذا غالب الارض الاسلاميه لا تخلو فيها المرء من النهي عن
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او عن بعض ذلك قلت الامكان الامر
القدره فلم تحصل شرط الوجوب فلم يجب الهجره لا دليل وقد ثبت بعضهم دارا
بالثه سماها دار الفسق وهي ما ظهرت فيها المعاصي بغير نكير كمكه في زمننا هذا
فيها الزنا والربا والخمر وغير ذلك ومن تصدى للنكير سحر به ان سلم من نحو القتل و
نسا له ان يظهرها عن قرب انه سميع مجيب وعبد هذا الشبث من ذكر دار البغي
قوله تعالى وكاين من دابه الايه لما كان يلزم الهجره الغربه وتفاوت
مرافق الارتفاق واسباب الارزاق اتبعت هذه الايه بالتي قبلها كجواب
سوال يلزم من الاول ثم لما اردت هجر الاوطان الى مكه لطلب الفضل وكنت
كاتم امري لعلا يعوقني تشويش الاخوان الذين لم يوفوا النظر حقه فلم يرم قلوبهم
ما زم قلبي الى ذلك المكان كان اوا ضاق صدري احدث الصعف للحال فكاد
ان يقع بصري حين افتتحه على غير قوله تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من